الفاعل مبتداء لما قبله على احد الوجهين فلا حاجة الى تقدير مبتداء قبله
اللهم الا ان يقصد المناسبة في التقديم والتاخير ايضا واما على الوجه
الاخر وهو كون المخصوص خبر مبتداء محذوف فيحتاج الى التقدير فاعرف
قوله فيما له محل من الاعراب اى فيجوز ان يكون معطوفا على حسبي
باعتبار تضمنه معنى يحسبني الذي هو خبر المبتداء فهذا رد للثاني من
وجهي رد الشي كما ان الاول رد للاول من وجهيه لكن لا حاجة في عطفه
على حسبي الى اعتبار تضمنه معنى يحسبني لان الجمل التي لها محل من الاعراب
واقعة موقع المفردات فيجوز عطفها على المفردات او عكسه
كما صرح به السيد الشريف قدس سره في حاشية المطول قوله ويدل عليه
قطعا قوله تع وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل اى على جواز عطف
الانشاء على الاخبار فيما له محل من الاعراب اذ كل واحدة من جملة
حسبنا الله ومن جملة ونعم الوكيل في محل النصب بانه مقول قالوا
وقد عطفت الثانية التي هي جملة انشائية على الاولى التي
هي جملة اخبارية ولما كان هنا مظنة ان يقال لم لا يجوز ان يكون
مقول قالوا هو مجموع الجملتين بثبوت الواو بينهما بان يكون المقول
قبل الحكاية هو حسبنا الله ونعم الوكيل لا حسبنا الله نعم الوكيل دفعه
بقوله لان هذه الواو من الحكاية اى قالوا حسبنا الله وقالوا نعم

الوكيل

نعم الوكيل لا من المحكى اذ لا مجال للعطف اه ولما كان مظنة توهم اختصاص
هذا الجواب بما بعد القول وجه لا دلالة على المط نفاه بقوله وليس
مختصا اه قوله يحتمل ان يكون الواو من المحكي بتقدير المبتداء في المعطوف
اعلم ان بعد التاويل الذي عده بعض الفضلاء بعيدا غير ملتفت اليه
وهو وقلنا نعم الوكيل انما هو بحسب المعنى اذ لا يوجد بين الاخبار بان
الله تع كافيهم والاخبار بانهم قالوا نعم الوكيل هي مناسبة معتد بها يحسن
بها العطف بينهما وهذا البعد موجود على تقدير المبتداء ايضا لان المعنى
ح وهو مقول في حقه نعم الوكيل وهو مؤدى قولهم وقلنا نعم الوكيل
لكن هذا يصلح الزاما عليه حيث صرح به قول المص ردا على الشي قوله
او عطفه على الخبر المقدم اى على المقدم المبتداء وهو حسبنا المقدم على اسم الله
بناء على جواز عطف الجملة على المفرد وبالعكس منه
ان قلت لا يجوز ان يكون المقدم ههنا خبرا لوجوب تقديم المبتداء
على الخبر عند تعريفهما قلت الاضافة في حسبنا ليست معنوية حتى
تفيد التعريف ونقل عنه ان تقدير المبتداء يبطل اصل الاستدلال
واما العطف على الخبر المقدم فانه يبطل الطريق المذكور يعني ان تقدير
المبتداء يبطل دلالته على جواز عطف الانشاء على الاخبار فيما له محل
من الاعراب اذ ليس المعطوف على هذا انشاء بل اخبار والعطف على
المقدم يبطل طريق كون الواو من الحكاية لا من المحكي ويكون من عطف

Copyright © King Saud University